الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.26

Distr.: General

13 April 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٢٦

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

فيما بعد: السيدة مسدوا (نائبة الرئيس) (الجزائر)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-22558

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب المسنين والمعوّقين والأسرة (تابع) (A/C.3/54/L.9/Rev.1، A/C.3/54/L.11، A/C.3/54/L.12)

مشروع القرار A/C.3/54/L.9/Rev.1

١ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.3/54/L.9/Rev.1 المعنون "تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو بناء مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين"، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيدة دافيد** (الفلبين): أعلنت أن الأردن وأريتريا واسبانيا وأوكرانيا وايرلندا وايسلندا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان وبنن وبوركينا فاصو وبولندا وتركيا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسان مارينو والسودان وسورينام وسيراليون وشيلي وغانا وغينيا وفرنسا وفييت نام وقبرص وكرواتيا وكوت ديفوار والكونغو ولكسمبرغ وليبريا وماليزيا ومدغشقر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا وهنغاريا وهولندا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقالت إنه اقترح إدخال تنقيحات شفوية على مشروع القرار في جلسة سابقة.

٣ - **اعتمد** مشروع القرار A/C.3/54/L.9/Rev.1، **على النحو المنقح شفوياً، دون تصويت.**

مشروع القرار A/C.3/54/L.11

٤ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.3/54/L.11 المعنون "دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية"، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - **السيدة انكتسغتسغ** (منغوليا): أعلنت أن أثيوبيا واسبانيا واندونيسيا وايطاليا وباكستان والجمهورية الدومينيكية وسان مارينو والسودان وسيراليون وطاجيكستان وغواتيمالا والفلبين وفنلندا والكاميرون وكولومبيا وليبريا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار وأن مقدميه اقترحوا بعض التنقيحات. ففي الفقرة ٢، يستعاض عن كلمة "**تعتمد**" بعبارة "**ترحب بوضع مشروع**". ويستعاض عن الفقرة ٣ بالنص التالي: "**تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الحكومات بشأن مشروع المبادئ التوجيهية وأن يقدم، حسب الاقتضاء، نصاً منقحاً من أجل اعتماده؛**". وفي الفقرة ٦، تحذف عبارة "**من أجل استخدام المبادئ التوجيهية**".

٦ - **اعتمد** مشروع القرار A/C.3/54/L.11، **على النحو المنقح شفوياً، دون تصويت.**

مشروع القرار A/C.3/54/L.12

٧ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.3/54/L.12 المعنون "متابعة السنة الدولية للأسرة"، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٨ - **السيدة اليشا** (بنن): أعلنت عن تنقيحات شفوية على مشروع القرار. ففي الفقرة الخامسة من الديباجة، يحذف الجزء الذي يبدأ بعبارة "مثل الحاجة إلى تطوير ...". وفي الفقرة ١، تحذف كلمة "تؤيد". وتعدّل الفقرة ٣ بحيث تصبح كما يلي: "تحث الحكومات على اتخاذ تدابير متواصلة على جميع الصعد لصالح الأسرة، بما في ذلك الاضطلاع بالدراسات والأبحاث التطبيقية الرامية إلى تشجيع الدور الذي تقوم به الأسرة في عملية التنمية، ووضع تدابير ونهج فعلية للتعامل مع الأولويات الوطنية في مجال التصدي لقضايا الأسرة؛". وتعدل الفقرة ٤ بحيث تصبح كما يلي: "توصي بأن تستحدث الحكومات استراتيجيات وبرامج ترمي إلى تعزيز أسباب الرزق الاقتصادية للأسرة، التي يجب أن تكون مستدامة، وفي هذا الصدد، تشجع إسهام جميع العناصر المعنية في المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات البحثية والأكاديمية؛". وتضاف في نهاية الفقرة ٥ العبارة التالية: "بغية تعزيز توجيه المساعدة التقنية إلى البلدان ذات النمو الأقل والبلدان النامية وتشجيع عقد اجتماعات دون اقليمية وأقاليمية وإجراء الأبحاث ذات الصلة؛". وتنقح الفقرة ٦ لتصبح كما يلي: "تدعو لجنة التنمية الاجتماعية، لدى إقرار برنامج عملها المتعدد السنوات المقبل، إلى النظر في إمكانية إجراء استعراض لحالة الأسرة في العالم، مع مراعاة وجود اختلاف في أنماط الأسرة في مختلف السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية؛".

٩ - وأعلنت أن الاتحاد الروسي وارتيريا واسبانيا وأنتيغوا وبربودا وايرلندا وايطاليا وبربادوس والبرتغال وبوتسوانا والجمهورية الدومينيكية وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي وسان مارينو وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسيراليون وناميبيا وغانا وغينيا الاستوائية وفرنسا والكاميرون وكرواتيا والكونغو ومالطة ومدغشقر ومنغوليا واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، وأن بنغلاديش وبوركينا فاصو ونيجيريا انسحبت من قائمة مقدمي مشروع القرار.

١٠ - **السيد مولى** (بنغلاديش) ذكر أن بلده لم يكن مدرجا في قائمة مقدمي مشروع القرار، لذلك لم تكن هناك ضرورة لذكر الانسحاب منها.

١١ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/54/L.12، على النحو المنقح شفوياً، دون تصويت.

١٢ - **الرئيس**: اقترح على اللجنة أن توصي الجمعية العامة بأن تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (A/54/59). وبذلك اختتمت اللجنة نظرها في البند ١٠٦ من جدول الأعمال.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/54/L.20)

مشروع القرار A/C.3/54/L.20

١٣ - **الرئيس** دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.3/54/L.20 المعنون "التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية"، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٤ - **السيد كامبوزانو** (المكسيك): أعلن أن الأردن واريتريا وبليز وتوغو وجزر سليمان والجماهيرية العربية الليبية وجورجيا وسوازيلند والفلبين والكاميرون وكمبوديا وكوت ديفوار والكويت وناميبيا وهايتي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

١٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/54/L.20 دون تصويت.

١٦ - **الرئيس**: قال إن اللجنة اختتمت بذلك نظرها في البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/54/L.16/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/54/L.16/Rev.1

١٧ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.3/54/L.16/Rev.1 المعنون "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة"، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٨ - **السيدة بلاجان** (رومانيا): أعلنت أن الأرجنتين واسبانيا وأنتيغوا وبربودا وبوتان وبيرو وتوغو وجزر سليمان وسان مارينو وسانت لوسيا والسنغال وسوازيلند وغانا وفنزويلا وكمبوديا والكونغو وليبريا وهايتي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. كما أعلنت عن عدة تنقيحات للنص. ففي الفقرة الرابعة من الديباجة، يُعكس ترتيب العبارتين "والمنظمات غير الحكومية" "ومنظمات الأمم المتحدة"، بحيث تبدأ الفقرة على النحو التالي: "**وإذ** ترحب بالإسهامات التي يقدمها الصندوق في دعم مبادرات الدول الأعضاء، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية...". وفي الفقرة ٧، تحذف عبارة "والمنظمات غير الحكومية". وفي الفقرة ذاتها، يستعاض عن عبارة "الصعيد الوطني" بعبارة "جميع الصعد"، بحيث يصبح نص الفقرة كما يلي: "تشجع الصندوق على مواصلة تقديم المساعدة للحكومات في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين على جميع الصعد، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات النسائية؛".

١٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/54/L.16/Rev.1، على النحو المنقح شفوياً، دون تصويت.

مشروع القرار A/C.3/54/L.19

٢٠ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.3/54/L.19 المعنون "تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة"، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢١ - السيدة باترسون (نيوزيلندا): أعلنت أن اسبانيا وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وبليز وبوركينا فاصو وتوغو وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب افريقيا وسيراليون وغامبيا وغانا والفلبين وكمبوديا وليبريا وملاوي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٢ - السيدة أربار (انتيغوا وبربودا): قالت انه على الرغم من أن بلدها شارك عادة في تقديم القرار، فإنه لسوء الحظ لا يستطيع أن يفعل ذلك في هذه المناسبة. وقالت إن بلدها يأمل في أن يفعل ذلك في المستقبل.

٢٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/54/L.19 دون تصويت.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/C.3/54/L.25)

مشروع القرار A/C.3/54/L.25

٢٤ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.3/54/L.25 المعنون "الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير"، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٥ - السيد بهاتي (باكستان): أعلن أن بنغلاديش ولبنان وموريتانيا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/54/L.25 دون تصويت.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (A/54/98، A/54/265، A/54/411، A/54/419، A/54/430) (تابع)

٢٧ - السيدة نغويين تي تان ها (فييت نام): رحبت بأن تصدق ١٩١ دولة على الاتفاقية أو تنضم إليها حتى ١ آب/أغسطس ١٩٩٩، كما رحبت بنظر مجلس الأمن في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة بقراره ١٢٦١ (١٩٩٩). وأضافت ان مسائل الأطفال والفقر، والأطفال والجزاءات، واستغلال الأطفال أو الإساءة إليهم ينبغي أن تلقى معالجة جادة. وإن فييت نام نشرت في عام ١٩٩١ قانونها بشأن حماية الأطفال ورعايتهم وتعليمهم وبذلت كل الجهود لفرضه. كذلك فإن أحكام حماية حقوق الطفل ومصالحه قد أدمجت في قانون العمل، والقانون المدني، والقانون الخاص بتعديلات القانون الجنائي، والقانون الخاص بالجنسية، والقانون الخاص بالزواج والأسرة.

٢٨ - ومضت تقول انه أعطيت أولوية قصوى لتعزيز وحماية حقوق الطفل في الصحة والتعليم. وشمل برنامج التحصين ضد الأمراض السارية الستة التي تصيب الأطفال ١٠٠ في المائة من التقسيمات الإدارية في هذا البلد. وفي إطار برنامج لمكافحة سوء التغذية، تم تخفيض معدل سوء التغذية بين الأطفال بنسبة ٣٠ في المائة خلال العقدين الماضيين. وقالت ان فييت نام ما زالت تعمل على تنفيذ سياستها الخاصة بإلزامية التعليم الابتدائي وزيادة معدلات الانتساب في مستويات التعليم الأعلى. وقد خصص للتعليم ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية وتشجع الحكومة دوماً جميع قطاعات المجتمع والمنظمات الدولية على مواصلة توفير الموارد للتنمية التعليمية، لاسيما في المناطق النائية والمحرومة.

٢٩ - واستطردت قائلة ان حكومة فييت نام ملتزمة بقوة بتوفير المساعدة لأطفال الأسر الفقيرة الذين يجوبون الشوارع بحثاً عن عمل. وقد اضطلعت المنظمات الشعبية بعدة مشاريع لمساعدة هؤلاء الأطفال تمولها الحكومة والأوساط التجارية والمنظمات الدولية. وفضلاً عن ذلك فإن إساءة استعمال المخدرات وصلت إلى أبعاد مذهلة في المدارس. وقد وضعت الحكومة برنامجا وطنيا شاملاً لمكافحة المخدرات، اشتمل على مكون لتقديم حماية خاصة للأطفال بناء على تدابير وقائية وعلاجية.

٣٠ - وأردفت تقول ان فييت نام تنفذ بفعالية برنامج عملها الوطني للأطفال حتى سنة ٢٠٠٠، على الرغم من الصعوبات والتحديات العديدة التي تنشا عن حالة البلد الاجتماعية-الاقتصادية، والأزمة المالية الاقليمية، وعملية العولمة. وإلى جانب المشاكل المتبقية كسوء تغذية الأطفال في المناطق الريفية، وتسرب أطفال الأسر الفقيرة من المدارس، وازدحام الصفوف، وضعف مرافق الترويح المخصصة للأطفال، على الحكومة أن تعالج المشاكل المستجدة كاختطاف الأطفال للبيع غير المشروع والإساءة إليهم، وانتشار إساءة استعمال المخدرات بين الأطفال، وما إلى ذلك. واختتمت قائلة إن هذه المهمة لا تتطلب مزيدا من التصميم وبذل الجهود من جانب الحكومة فحسب بل تحتاج أيضا إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة الدوليين.

٣١ - **السيدة مسدوا (الجزائر) ترأست الجلسة.**

٣٢ - **السيد فييترافي** (تايلند): قال إن الدستور والتشريعات الوطنية في بلده يعكسان الأهمية الكبيرة التي يعلقها هذا البلد على تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وقد وسع دستور عام ١٩٩٧ نطاق التعليم الإلزامي من تسع سنوات إلى اثنتي عشرة سنة. وسُنت قوانين هامة كقانون عام ١٩٩٧ المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالنساء والأطفال، وقانون حماية العمال لعام ١٩٩٨، الذي رفع سن العمل الأدنى إلى ١٥ سنة، وحد من ساعات العمل للأطفال، ووضع إجراءات وقائية ضد الإساءة الجنسية للأطفال العاملين. ولأول مرة في تاريخ تايلند، نص دستور عام ١٩٩٧ وقانون التعليم لعام ١٩٩٩ على تأمين فرص متساوية في مجال التعليم للأطفال ذوي العاهات. وقال انه يجري وضع خطط خاصة لتزويد المدارس في جميع أنحاء البلد بالمرافق الخاصة بالأطفال المعوَّقين.

٣٣ - ومضى يقول انه على الرغم من الجهود الوطنية، ما زالت هناك مشكلة خطيرة تتعلق بالاتجار بالأطفال وتهريب الأطفال المهاجرين. ولمعالجة هذه المشكلة، لا بد من معالجة مشكلة الفقر وضعف التنمية في المنطقة.

وقال إن تايلند تحتاج إلى المساعدة من بلدان منشأ الأطفال المهاجرين، ومن المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة. ويلزم مضاعفة الجهود الوقائية. وقد أنشأ مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في عام ١٩٩٦ اللجنة الوطنية المعنية بالاتجار بالنساء والأطفال. وتعكف هذه اللجنة على وضع مشروع مذكرة تفاهم لتشجيع التعاون بين تايلند وكمبوديا، وتعرب تايلند في هذا الصدد عن تقديرها العميق لحكومة كمبوديا على تعاونها. وتأمل تايلند في أن تتمكن من إقامة تعاون مماثل مع سائر بلدان المنطقة.

٣٤ - وأردف قائلاً إن تايلند تشعر بقلق حقيقي إزاء ازدياد استغلال الأطفال جنسياً لأغراض السياحة في البلدان النامية. كما يلزم معالجة هذه المشكلة من ناحية الطلب، وإن من المشجع أن يسن عدد من الحكومات قوانين لمعاقبة مرتكبي الإساءة الجنسية للأطفال فيما وراء البحار.

٣٥ - وقال انه فيما يتصل بالأطفال والصراعات المسلحة، توفر تايلند التعليم للأطفال الفارين من الصراعات المسلحة في البلدان المجاورة، بغض النظر عن مركزهم أو جنسيتهم. وفي بعض الأماكن على حدود تايلند مع البلدان الأخرى، يسمح للأطفال القادمين من تلك البلدان بالعبور يومياً إلى تايلند بغرض الدوام في المدرسة. وقال إن تايلند تكرر دعمها لعمل الممثل الخاص للأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تؤيد الجهود المبذولة لرفع السن الأدنى للمشاركة في الأعمال العدائية من ١٥ إلى ١٨. لذلك فإن تايلند تأمل في أن يتم قريباً وضع الصيغة النهائية للبروتوكول الاختياري وتنفيذه.

٣٦ - واختتم قائلاً انه فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، سحبت تايلند تحفظها على المادة ٢٩ في عام ١٩٩٧ وتدرس حالياً إمكانية سحب تحفظاتها على المادتين ٧ و ١٢. وقد عقدت مناقشات عامة لتبادل الآراء بين الأطراف المعنيين بشأن هذه المسألة.

٣٧ - **السيدة نيسكوروجانا** (اوكرانيا): قالت ان من المشاكل الأساسية، لدى معالجة مسائل بيع الأطفال والاتجار بهم، الافتقار إلى تعاريف واضحة، مما يؤدي إلى الالتباس وصعوبة صياغة التشريعات وضعف آليات الإنفاذ. لذلك فمن الضروري إحراز تقدم في وضع بروتوكول اختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وينبغي لأحكام تلك الوثيقة أن تكمل الاتفاقية لا أن تعيد التأكيد على المعايير القائمة. وينبغي أن يكون النص النهائي للبروتوكول وثيقة متماسكة بدلاً من أن يكون نسخة منقولة عن الوثائق الدولية الموجودة أو التي تجري مناقشتها في محافل أخرى، كما ينبغي أن يمكن الدول من العمل على نحو فعال ضد الكوارث التي يتطرق إلى ذكرها. وقالت انه ينبغي أيضاً أن يوجه الانتباه إلى مشكلة تشغيل الأطفال، لأنه يوجد وفقاً للإحصاءات حوالي ٢٥٠ مليون طفل يعملون في سن مبكرة جداً. وقالت ان وفدها، في هذا الصدد، يرحب باعتماد منظمة العمل الدولية للاتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها.

٣٨ - ومضت قائلة انه فيما يتعلق بالصراعات المسلحة وتجنيد الأطفال في القوات المسلحة وأثر ذلك على الأطفال، يستحق عمل الممثل الخاص للأمين العام بشأن هذه المسألة التقدير، كما يستحق التقدير عمل اليونيسيف والاهتمام المتزايد الذي يوليه مجلس الأمن لهذه المشكلة، وينبغي أن يستمر هذا العمل. فالأطفال الذين

لا يحصلون على التعليم والأمن الاقتصادي والحياة الأسرية - وهم غالباً أفقر الفقراء الذين لا يحصلون على الأمن إلا بالبندقية - لن يستطيعوا بناء مؤسسات السلم عندما يكبرون. وقالت إن وفدها يؤيد عمل الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان الذي يضع مشروع بروتوكول اختياري بشأن تورط الأطفال في الصراع المسلح.

٣٩ - وأضافت قائلة ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ وسائر الأحداث ذات الصلة ستوفر فرصة فريدة لاستعراض المنجزات، وتحليل العوامل الرئيسية التي تعيق التقدم، والنظر في ما يتبقى من التحديات. لذلك فمن المهم أن تشارك بفعالية وعلى نطاق واسع جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة، بقيادة اليونيسيف، في الأعمال التحضيرية لتلك الدورة.

٤٠ - واستطردت قائلة انه، في نفس الوقت، ينبغي أن تؤدي الحكومات الوطنية دور الريادة في التنفيذ الفعال للصكوك الدولية القائمة في ذلك المجال. وقالت ان حكومة اوكرانيا، لهذا السبب، تولي أولوية قصوى للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل ذات الصلة. وقد صيغ عدد من البرامج لتحسين مركز الطفل في أوكرانيا التي أوردت معلومات تفصيلية عن تلك التدابير والجهود في تقريرها الدوري الأول المقدم إلى لجنة حقوق الطفل.

٤١ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال انه على الرغم من التقدم المحرز في تحسين حالة الأطفال، ما زال ١٢ مليون طفل دون سن الخامسة يموتون من جراء أمراض يمكن تلافيها، و ٢٥٠ مليون يعملون في ظروف لاإنسانية، وحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ طفل متورطين في الصراعات المسلحة، وما زال ملايين الأطفال، وفقاً لأحدث تقرير لليونيسيف، أميين. غير أنه لا بد من ذكر منجزات مثل اعتماد منظمة العمل الدولية للاتفاقية بشأن أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، والمشروع الحالي لبروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، والعمل الممتاز الذي أداه السيد أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

٤٢ - ومضى يقول إن حالة الأطفال في افريقيا تثير القلق، ربما أكثر منها في أي قارة أخرى، لتأثر الأطفال الافريقيين إلى حد خطير بسوء التغذية والمرض والأمية والفقر والصراعات المسلحة. ومع ذلك، أخذت افريقيا دور الريادة عندما اعتمدت، في عام ١٩٧٩ في مونروفيا، الإعلان المتعلق بحقوق الأطفال الافريقيين ورفاههم، الذي وضع القواعد الناظمة لتعزيز حقوق الأطفال وإعمالها. كذلك فإن رؤساء الدول والحكومات، الذين اجتمعوا في الجزائر لحضور المؤتمر الخامس والثلاثين، وجهوا نداء من أجل التصديق على الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهه، وقرروا إنشاء لجنة خاصة تعني بحالة الأطفال في الصراع المسلح.

٤٣ - وأردف قائلاً ان الجزائر صدقت على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٣، وبذلك أضافت إلى التشريع الوطني المصمم لتحقيق تنمية كاملة للأطفال. وقال إن الدستور يضمن الحق في تعليم مجاني وإلزامي في دورة السنوات التسع الأساسية كما يضمنه للذين يستكملون تلك الدورة ولا يستطيعون متابعة الدراسات الثانوية. وقد بلغت معدلات الانتساب إلى المدارس الابتدائية ٩٩ في المائة للذكور و ٨٩ في المائة للإناث. كما يتلقى الأطفال

أدوية مجانية، وتحظر الدولة استغلال العمال الأطفال بتحديدها الحد الأدنى لسن العمل عند ١٦ سنة. أما التمييز على أساس نوع الجنس فهو محظور أيضا ويستحق العقوبة.

٤٤ - وأضاف يقول ان السلطات اعتمدت تدابير مختلفة منها: إنشاء نظام لرصد حقوق الأمهات والأطفال؛ ووضع خطة وطنية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛ وإعداد دليل للأطفال لتعريفهم باتفاقية حقوق الطفل والتشريعات الوطنية بشأن هذا الموضوع؛ والعمل ببرنامج وطني للاتصالات بالتعاون مع اليونيسيف في قطاعات الصحة والتعليم والرخاء الاجتماعي والشباب والرياضة؛ وإقامة دورة لنشر قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والجمهورية. وفي عام ١٩٩٩، شرعت وزارة التربية في أول مقرر للتعليم المدني في ثقافة للسلم واللاعنف. واختتم قائلاً إن الجزائر وقّعت على الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهه، فأثبتت التزامها بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

٤٥ - **السيد مونياغا** (اندونيسيا): قال انه على الرغم من التقدم في مجالات التكنولوجيا والعلوم والطب، ما زال ملايين الأطفال في أنحاء العالم يعيشون في ظروف خطرة. والفقر هو أصل كثير من المشاكل التي يواجهها الأطفال حالياً إذ يضطرهم في غالب الأحيان إلى الخيار بين العمل أو الجوع. لذلك فإن اندونيسيا تشعر بقلق عميق إزاء المشاكل التي تتصل باستغلال عمل الأطفال. فهناك حوالي ٨٠ مليون طفل دون سن الخامسة عشرة يعملون، وما يقارب مليوني طفل دون سن الثامنة عشرة متورطون في البغاء.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي، الذي يبدي القلق بشأن حقوق الطفل، يسمح للأطفال مع ذلك أن ينزلقوا إلى الفقر، دون أن تلبى احتياجاتهم. واندونيسيا تؤيد تأييداً كاملاً الجهود المبذولة على نحو جدي لمعالجة تشغيل الأطفال، لا من خلال سن التشريعات فحسب بل كذلك من خلال اتخاذ تدابير محددة. فعلى الرغم من أن الفقر لا يمكن قبوله مبرراً لعمل الأطفال، لا بد من الاعتراف بأن عمل الأطفال هو سببه الجذري. وقال إن الحكومة الاندونيسية شرعت في برامج شاملة مشتركة بين القطاعات للقضاء على تشغيل الأطفال وصدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، وذلك أساسي للإلغاء الفعال لتشغيل الأطفال، وتقوم أمانة وطنية ثلاثية الأطراف بتنسيق من وزير العمل بدراسة متأنية للاتفاقية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها بغية التصديق عليها.

٤٧ - ومضى يقول انه على الرغم من الأزمة الاقتصادية، تم إحراز تقدم في مجال تعزيز وحماية حقوق الأطفال وتقوم وزارة تنسيق شؤون رخاء الشعب بتنسيق أنشطة مختلف الوكالات الحكومية، على أساس خطة العمل الوطنية لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه. وفضلاً عن ذلك، عالجت ٧٩ منظمة غير حكومية مسألة حماية حقوق الطفل وأنشأت لجنة وطنية مستقلة معنية بحماية الطفل، يدعمها مكتب ممثل اليونيسيف في جاكارتا ولها مكاتب في ١٧ فرعاً في أنحاء البلد تركز على إنشاء مراكز لمعالجة الصدمات بغية مساعدة الأطفال الذين يعانون من التشرد الداخلي والعنف المدني. وهذه المراكز، التي تدعمها الحكومة والمنظمات غير الحكومية وتتلقى مساعدة من هيئات الأمم المتحدة، تعمل في مجال الإنقاذ وهي مصممة لإعادة إدماج الأطفال في بيئة اجتماعية سويّة.

٤٨ - وأردف قائلاً إن الأبحاث التي أجرتها الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومكتب اليونيسيف، خلقت مزيداً من الإدراك للحالات العديدة لاستغلال الأطفال جنسياً والميل الجنسي إلى الأطفال في بعض المنتجعات السياحية. ورداً على ذلك، وضعت الحكومة واللجنة الوطنية خطة عمل وطنية بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وتعبئة المجتمع كي يركز على تلك المشكلة.

٤٩ - وأضاف إن من المشجع أن يلاحظ أن اتفاقية حقوق الطفل، في سنتها العاشرة، قد صدقت عليها ١٩١ دولة؛ وأن لجنة حقوق الطفل أسهمت إلى حد بعيد في تنفيذها. وأعرب عن الأسف لأنه لم يتم التوصل إلى صيغة نهائية للبروتوكولات الاختيارية للاتفاقية. وقال ان اندونيسيا تؤمن لذلك بأن الدول ينبغي أن تسهم على نحو بناء في المفاوضات بشأن هذه البروتوكولات فتعزز الاتفاقية بذلك.

٥٠ - **السيد ريغما** (نيبال): أكد على أهمية الدور الذي تؤديه لجنة حقوق الطفل في إيجاد الوعي لمبادئ الاتفاقية وأحكامها. وأعرب عن تأييد نيبال للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ التي اعتمدها المجلس التنفيذي لليونيسيف في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، التي ضمت بين أولوياتها تخفيف أثر الصراع المسلح على الأطفال والحيلولة دون تفرق الأسرة. كما أعرب عن ترحيب نيبال باعتماد منظمة العمل الدولية مؤخراً اتفاقية جديدة بشأن خطر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها.

٥١ - ومضى قائلاً إن نيبال كانت من أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وعبَّر دستورها عن التزامها بأحكام ذلك الصك. وقال انه توضع ترتيبات تدريجية لتحقيق مجانية التعليم وتُسن قوانين عمل تحظر تشغيل الأطفال، كما يوضع قانون للأطفال. وفضلاً عن ذلك، وضعت نيبال خطة عمل لتنمية الطفل ذات أهداف محددة لعام ٢٠٠٠ وهي ملتزمة بالكامل بالقرارات التي اعتمدت في مؤتمر الطفل الذي نظمته في عام ١٩٨٦ رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي. غير أن تلك الأحكام القانونية على تنوعها لم تنجح في القضاء تماما على سوء التغذية والأمية والأخطار الاقتصادية والاجتماعية، لأن مشكلة الفقر الجذرية وغيرها من الآفات الاجتماعية لم تحل. فما زال عدد كبير من الأطفال يموتون من أمراض يمكن كبحها، وما زال ٣١ في المائة من الأطفال، على نحو ما تدل عليه الدراسات الحديثة، محرومين من فرصة الحصول على التعليم الابتدائي. كما تدل الدراسات على أن معدلات وفيات الرضع والأطفال ما زالت شديدة الارتفاع.

٥٢ - وتابع يقول ان حكومة نيبال، إدراكاً منها لهذه الوقائع، وضعت سياسات وبرامج لحماية الأطفال ضمن إطار خطة السنوات الخمس للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢. فحقوق الأطفال ورفاههم ونماؤهم هي جزء متكامل من برنامج نيبال للتنمية الوطنية، الذي يشدد على فرض المعايير القانونية بالنسبة لعمل الأطفال، ويكفل التعليم الابتدائي، ويشجع على مشاركة الأطفال في الأنشطة التي تسهم في تحسين وضعهم. أما دور المنظمات غير الحكومية والاجتماعية فهو ذو أهمية في هذه العملية. وفضلاً عن ذلك، تم توسيع الترتيبات المؤسسية لتنسيق تلك الأنشطة ورصدها وتقييمها، كما تكثفت حملات الأمومة السليمة والتحصين. واختتم قائلاً إن الحكومة تخطط لإنشاء مقاعد قضائية للأحداث في إطار المحاكم القائمة في مناطق البلد الإنمائية الخمس.

٥٣ - **السيد وينافيسر** (لختنشتاين): لاحظ أن الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل ستكون في بحر اسبوعين، وذكر السرعة المدهشة التي جرى فيها التصديق على ذلك الصك. وقال انه رغم أن التصديق الشامل الذي حدده إعلان وبرنامج عمل فيينا لم يتحقق، فقد صدَّقت ١٩١ دولة على الاتفاقية، وهذا إنجاز لم يسبق له مثيل. وقال إن من التطورات الهامة المماثلة بروز الوعي بحقوق الطفل وبالظروف البائسة التي يعيش فيها الأطفال في أنحاء عدة من العالم، والاهتمام الأكبر الذي يوجه إلى ظواهر مثل عمل الأطفال والصراع المسلح والاستغلال الجنسي. وقال ان من الجدير بالذكر، في هذا الصدد، العمل الهام الذي تقوم به اليونيسيف والمقررة الخاصة والممثل الخاص للأمين العام. غير أنه على الرغم من أن هذه القضايا زادت أهميتها في الخطط الدولية، فإن احترام حقوق الطفل لم يزدد. فمعاناة الأطفال على النطاق العالمي لم تقف عند حد بل إن الحالة تدهورت من وجوه عديدة.

٥٤ - وأردف يقول انه يمكن غالباً، في مسائل عديدة في برنامج الأمم المتحدة، وخصوصاً في مجال حقوق الإنسان، ملاحظة وجود ثغرة واسعة بين القواعد القانونية والتنفيذ. لذلك فمن الضروري والمناسب الشروع في "عصر تطبيق" القواعد الدولية، حسب تعبير الممثل الخاص للأمين العام. وقال انه في حين أن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تسهم في الشروع في هذا العصر، فإن المسؤولية الأولية تقع على عاتق الدول الأعضاء. والتطبيق الكامل للمعايير القائمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني سيؤدي بصورة جذرية إلى تحسين حالة الأطفال. لذلك فمن الضروري تحقيق التزام شامل تقريباً بتلك المعايير ومشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول ومساءلتها في هذا الصدد، فهذه الجهات تستطيع أن تؤثر بقوة في حالة الأطفال كما إنها تعمل غالباً خارج حدود القانون الدولي. وقال إن نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سيؤدي دون شك إلى تحقيق إسهام كبير في هذا الصدد. وإنه يتبين على نحو متزايد أن حقوق الأطفال لا يمكن أن ينظر إليها في معزل بل في سياق أوسع للحالات التي تشكل خطراً على هذه الحقوق. وإن الاهتمام الذي وجهه مجلس الأمن لهذه المسألة واعتماد المجلس للقرار ١٢٦١ (١٩٩٩) مكملان هامان في هذا الصدد. ومن المهم أن يتابع مجلس الأمن ذلك القرار بإدماج قضايا الأطفال في أعماله اليومية وتوجيه الانتباه إلى مصالح الطفل في المجالات الهامة كبناء السلم في المرحلة اللاحقة للصراع وتجنيد الأطفال والجزاءات.

٥٥ - **حاجي أرغيرو**: (قبرص) أيد البيان الذي قدمه ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ورحب بتقارير الأمين العام بشأن هذا البند، وأعرب عن تقديره العميق للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام والمقررة الخاصة واليونيسيف واليونسكو ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وقال ان قبرص تنضم أيضا إلى المتكلمين السابقين الذين رحبوا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل وكرر تأييد قبرص للعمل الهام الذي تؤديه لجنة حقوق الطفل. وإن حالة أطفال العالم تحسنت كثيرا خلال العقد الماضي بفضل تضافر جهود الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وقد سُجل هذا التقدم بصورة رئيسية في تحسن الرعاية الطبية، والقضاء على عدة أمراض والتخفيف الشديد من انتشارها وتخفيض معدل وفيات الرضع. ومع ذلك ما زالت هناك تحديات ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات. وقال إن قبرص ترحب لذلك بمبادرة مجلس الأمن الخاصة بمناقشة مسألة الأطفال في الصراع المسلح في وقت سابق في عام ١٩٩٩. كذلك ترحب بالإسهام الذي قدمته

اليونسكو عن طريق وضع استراتيجيات للحيولة دون استغلال الأطفال على شبكة الانترنت، لأن من الضروري الا يؤدي التدفق الحر للمعلومات إلى تعريض الأطفال لمزيد من خطر الاستغلال الجنسي.

٥٦ - ومضى يقول إنه منذ إنشاء جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠، اهتمت الحكومة باطراد برخاء الأطفال فحققت تخفيضاً كبيراً في الأمراض ووفيات الرضع، وقضت كلياً على سوء التغذية والأمراض السارية الرئيسية. وتعتبر قبرص مجتمعاً مركزاً على الطفل، اذا قيس ذلك بالقيم الاجتماعية، واهتمام الآباء برخاء أطفالهم، والضغط المتواصل الذي يمارس على الحكومة كي تخصص مزيداً من الموارد للأطفال. وكانت حماية الأطفال وما زالت ذات أولوية لدى الحكومة. أما التشريعات الوطنية القائمة فواسعة النطاق وفعّالة. وقبرص هي طرف في عدد من الاتفاقات الدولية، وصدّقت على اتفاقية حقوق الطفل، وهي من الأطراف الموقعة على الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٥٧ - وأردف قائلاً إن هناك جهداً متواصلاً يبذل للمحافظة على انسجام التشريعات والسياسات والبرامج الخاصة بالأطفال مع هذين الصكين الدوليين. فبعد أن صدقت الحكومة على الاتفاقية، أنشأت في عام ١٩٩١ لجنة مركزية لرصد تنفيذها في قبرص. ومن المجالات التي نجحت فيها الحكومة بصورة خاصة تحقيق اللامركزية الإدارية بهدف توفير نموذج تعليمي وثقافي وصحي واجتماعي شامل للأطفال في جميع أنحاء البلد. وقال إن من الجدير بالملاحظة أنه لا يوجد في قبرص استغلال للأطفال أو استغلال جنسي لهم، وأن التعليم إلزامي حتى سن ١٥ ومجاني، وأن هناك ما ينوف على مائة مركز مجتمعي للأطفال، وأن ١٣,٥ في المائة من الميزانية الوطنية مخصص للتعليم، وأن الحكومة تقدم الإعانة لبرامج الأطفال التي تنفذها المنظمات غير الحكومية. وقد أعدت الحكومة مؤخراً خطة عمل للأطفال ستشمل فترة خمس سنوات وستدمج مبادئ الاتفاقية في النظام التعليمي وتعزز وعي الأطفال بحقوقهم. وفضلاً عن ذلك، فقد تم تنقيح المناهج المدرسية بهدف زيادة التأكيد على الثقافة الصحية، كما تم توجيه مزيد من الاهتمام إلى التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الاستثنائي بغية تعزيز تكامل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع المجموع، مع إعطاء الأولوية للبرامج التي تعمل على تثقيف الأطفال بشأن أخطار إساءة استعمال المخدرات.

٥٨ - واستطرد قائلاً إن مما يؤسف له أن يؤدي الاحتلال العسكري التركي لثلث الجزيرة إلى منع قبرص من تطبيق خطة العمل في بعض المناطق، لاسيما بالنسبة للأطفال القبارصة اليونانيين الذين يحرمون من حقهم الأساسي في التعليم بسبب أصلهم العرقي. فعندما ينهي الأطفال القبارصة اليونانيون في المناطق المحتلة مرحلة المدرسة الابتدائية لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم الثانوي ولا بد من انفصالهم عن آبائهم لمتابعة الدراسة الثانوية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

٥٩ - وتابع يقول ان قبرص، عند اقتراب نهاية العقد وبعد تسع سنوات من مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تستطيع أن تفخر بالنجاح الذي أحرزته وبمبادراتها، الوطنية والدولية على السواء، الرامية إلى تعزيز أهداف إعلان وبرنامج عمل فيينا. غير أنه لا بد من عمل الكثير لتحقيق جميع أهداف خطة العمل. وقال ان التقدم في التعليم الابتدائي لم يواكب ازدياد السكان، والأمية مستشرية في أنحاء عديدة من المعمورة، والظواهر

التي منها سوء التغذية ووفيات الأمهات والإيدز واستغلال الأطفال ما زالت موجودة وتتطلب إجراءات فورية. وإن الفقر المتأصل في أنحاء عدة من العالم، والأشكال الجديدة للاستغلال والعنف ضد المرأة والطفل، يشكلان تحديات يتحتم على المجتمع الدولي أن يعالجها. وقبرص مستعدة لأداء دورها.

٦٠ - **السيد غوريتا** (رومانيا): أيد البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأعرب عن تقديره لعمل مختلف أجهزة الأمم المتحدة لصالح الأطفال. وقال انه مع ذلك انقضت عشر سنوات على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وما زال هناك الكثير الذي لا بد من عمله في العالم وفي إطار المنظمات الدولية على حد سواء. وإن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية والأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ يمكن أن يتمخضا عن اتخاذ تدابير محددة على المستويين الوطني والدولي لتحقيق التنفيذ الفعال لحقوق الطفل. ومما لا شك فيه أن هذا الهدف سيتعزز إلى حد بعيد باعتماد بروتوكولات إضافية للاتفاقية تتعلق بتورط الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال، واستغلال الأطفال في البغاء وإنتاج المواد الإباحية. وقال إن رومانيا ترحب أيضاً باعتماد منظمة العمل الدولية مؤخراً للاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

٦١ - وأضاف يقول انه منذ عام ١٩٩٧، عندما أنشأت رومانيا إدارة لرفاه الطفل، حصلت إصلاحات هيكلية سريعة في هذا المجال. وفي عام ١٩٩٧، اعتمدت الحكومة استراتيجية للفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠، على أساس احترام جميع حقوق الطفل، والتركيز على إصلاح التشريعات الخاصة بحماية الطفل، ولامركزية الأنشطة في ذلك المجال، وإعادة تشكيل المؤسسات المتخصصة وتنويعها، وتعزيز تنسيب الأسرة في أشكال بديلة عن المؤسسية، ومنع تسييب الأطفال، وتقوية عمل المجتمع المدني. وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩، تم اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة تنظيم نظام التبني، وتوفير الحماية للأطفال الواقعين في ظروف صعبة، ووضع معايير لإجازة الهيئات الخاصة ذات العلاقة بحقوق الطفل، وتحديد مهنة معاونة الأم بغرض مساعدة الأسر الواقعة في ظروف صعبة.

٦٢ - وأردف قائلاً انه، فيما يتعلق باللامركزية، تم إنشاء لجان لحماية الأطفال بغرض الحيلولة دون حدوث حالات يمكن أن تلحق الضرر بنماء الطفل أو تؤدي إلى المؤسسية، ولتسهيل عودة الأطفال إلى أُسرهم. وقد وفرت إدارة رفاه الأسرة الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، لعملية اللامركزية هذه وأبرمت اتفاقات ارتباط مع الإدارات الحكومية الأخرى، كما أقيمت علاقات ارتباط مع المنظمات غير الحكومية، التي تشكل عنصراً أساسياً في التنفيذ الفعال لتلك السياسات. ومن أهداف الحكومة الهامة الأخرى إعادة تنظيم وتنويع وكالات الخدمة الاجتماعية، وهذا ينطوي على إحداث وكالات متركزة على الأسرة، ومراكز للأمومة، ومراكز لرعاية الطفولة، ومرافق اجتماعية وطبية وتعليمية أخرى. كما يقدم الدعم إلى الأسر، وتحقق تخفيض في عدد الأطفال المؤسسيين والمسيبين، مع تشجيع على إدماج الأطفال في أسرهم أو تبنيهم. كما وُجه انتباه خاص إلى تدريب الموظفين الذين يقومون على تنفيذ هذه الإصلاحات وإلى التغيير المطلوب في العقلية وفي دور الدولة.

٦٣ - واستطرد قائلاً انه ينبغي الإشارة إلى الدعم المالي الآتي من اللجنة الأوروبية، ومجلس أوروبا، والبنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وغير ذلك من المنظمات. ورغم أن نتائج تلك السياسات لم تكن باهرة، لم يمض وقت طويل حتى ظهرت هذه النتائج في أمثلة منها أن عدد الأطفال الذين قبلوا في دور الأيتام قد انخفض بمقدار ٣٠ ٠٠٠ طفل في عام ١٩٩٩، وأن عدد الأطفال الذين يتلقون حماية خاصة ضمن أسرهم قد ازداد. وإدراكاً من السلطات الرومانية لكثرة ما ينبغي عمله في هذا المجال، فهي تخطط لسن قانون خاص بشأن حماية الأطفال.

٦٤ - واستأنف قائلاً إن رومانيا تتبع هذه السياسات بدعم من أجهزة الأمم المتحدة، وخصوصاً اليونيسيف، التي اعتمدت برنامجاً جديداً لرومانيا للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وإن رومانيا تعلق أهمية كبيرة على هذا البرنامج، المصمم لتمكين أشد الأطفال عرضة للخطر والتهميش من النمو ضمن نطاق الأسرة، ولذلك فهي مستعدة لتقديم دعم فعال لتنفيذه. واختتم قائلاً إن من المأمول فيه أن تضاعف الأمم المتحدة ودولها الأعضاء من جديد جهودها من أجل جعل حقوق الطفل حقيقة لا مراء فيها في الألفية القادمة.

٦٥ - **السيدة الحداد** (الكويت): قالت انه، نظراً لأن الأطفال يمثلون مستقبل العالم، ينبغي أن تعلق الأمم عليهم أكبر أهمية، على نحو ما يتأكد من الجهود التي يبذلها كل بلد لحماية الأطفال وضمان مستقبل أفضل لهم. ومع ذلك، ما زال الأطفال في جميع أنحاء العالم يعانون، لذلك فإن الضرورة تدعو أيضا إلى اتخاذ تدابير على الصعيد العالمي. وقالت ان الكويت تذكر مع التقدير تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح، فهو يمثل خطوة إلى الأمام في تحسين حالتهم، وتقرير المقررة الخاصة والممثل الخاص للأمين العام. وينبغي للمجتمع الدولي، بمناسبة الذكرى السنوية المقبلة لاتفاقية حقوق الطفل، أن يجدد عزمه على حماية مستقبل الأطفال.

٦٦ - وأضافت قائلة إن الكويت مهتمة بهذه المسائل بصورة خاصة لأن دستورها يعلن أن دور الأسرة هو نواة المجتمع ويوجه اهتماماً خاصاً للأمهات والشباب. وقالت إن الكويت تؤمن أن الدولة ينبغي أن تحمي الأطفال، لاسيما اولئك الذين يعانون من حالات العجز. وفي ١ تشرين الأول/اكتوبر من كل سنة، تحتفل الكويت بيوم الطفل العربي، وتنظم فيه المؤسسات الحكومية أنشطة للإعلام بشأن مشاكل الأطفال وتزود الجمهور بثقافة صحية. كما تنظم أنشطة في المدارس العامة، ودورات لتوعية الناس بحاجة الأطفال إلى بيئة تفضي إلى تنميتهم. وفضلاً عن ذلك، فإن الدولة توفر التعليم المجاني حتى مستوى الجامعة كما توفر الرعاية الصحية الشاملة. وقالت ان صحة الأمهات والشباب مسألة تلقى الاهتمام: وتبذل الجهود لإيجاد بيئة صحية، وظروف نظيفة، وزيارات طبية منتظمة تقوم بها النساء خلال الحمل وبعده. واختتمت مؤكدة على أهمية الاحترام الكامل للصكوك الدولية المتعلقة بالأطفال، وخصوصاً اتفاقية حقوق الطفل.

٦٧ - **السيدة عفيفي** (المغرب): قالت إن مما يؤسف له أنه، في حين يُحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل وعلى الرغم من أن معظم البلدان قد صدقت عليها، ما زال الأطفال ضحية للتمييز وسوء المعاملة، مع أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء اتخذت تدابير عديدة. ففي كل سنة يموت ١٢ مليون طفل دون سن الخامة من جراء المرض وسوء التغذية، ولا يحصل ١٤٠ مليون طفل على التعليم الأساسي، ويُستغل ٢٥٠

مليون طفل في ظروف عمل لاإنسانية، خصوصاً في البلدان النامية. ووفقاً لأرقام منظمة العمل الدولية، يعمل أكثر من ٦٠ مليون طفل دون سن الخامسة عشرة في ظروف بائسة، ويوجد أكثر من مليوني طفل دون سن الثامنة عشرة متورطين في البغاء، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فسيزيد عدد الأطفال الذين يضطرون إلى العمل في افريقيا على ١٠٠ مليون طفل في عام ٢٠١٥.

٦٨ - وأضافت قائلة إن الأطفال هم المتأثرون أكثر من غيرهم بازدياد عدد الصراعات المسلحة في العالم، فهم الهدف والضحية والوسيلة لهذه الصراعات في وقت واحد. وخلال العقد الماضي، مات ميلونا طفل تقريباً نتيجة للصراعات المسلحة، وعانى ستة ملايين آخرين من أضرار خطيرة أو أصبحوا معوَّقين، وأصبح أكثر من مليونين دون مأوى. ويعاني أكثر من ١٠ ملايين طفل من الآثار المباشرة الخطيرة للحرب، لاسيما من الاغتصاب، إذ يُجبرون على تقديم الخدمات الجنسية، وتشويه الأعضاء والنبذ الاجتماعي. وإن خمسين في المائة من الـ ٤٨ مليوناً من اللاجئين والمشردين داخلياً هم أطفال. وأعربت عن ترحيب المغرب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، الذي يشكل معلماً هاماً من معالم حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح.

٦٩ - وأعربت عن أسف المغرب لاستمرار ممارسات كبيع الأطفال واستعمالهم لأغراض البغاء وإنتاج المواد الإباحية. وقالت ان المغرب اتبع منذ استقلاله سياسة وطنية تهدف إلى حماية حقوق الأطفال وضمانها. واحترام حقوق جميع الأشخاص في البلدان الإسلامية كالمغرب واجب أخلاقي وديني. ومبادئ الإسلام حظرت العبودية قبل ١٤ قرناً وكفلت جميع حقوق الأطفال، بما فيها حقوقهم قبل الولادة. وانسجاماً مع هذه المبادئ، أدخل المغرب تعديلات على قوانينه ووضع آليات تضمن للأطفال الظروف اللازمة لنمائهم الجسدي والعقلي. وتعمل وزارة حقوق الإنسان على تحقيق الانسجام بين القوانين الوطنية وأحكام الاتفاقية.

٧٠ - وأضافت قائلة ان حكومة المغرب اعتمدت تدابير كإنشاء أمانة دولة للأسرة ورفاه الطفل وأناطت بالبرلمان مهمة وضع استراتيجيات لتحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء البلد، وفقاً لمبادئ الاتفاقية. وقالت ان الجمعية الوطنية عقدت في تلك السنة جلستين مخصصتين للأطفال. والتعليم العام في المغرب مجاني لتمكين أكبر عدد ممكن من الأطفال من حضور المدرسة، وأدخل موضوع حقوق الإنسان في المناهج المدرسية. وكجزء من الأنشطة الرامية إلى الاحتفال بعقد الأمم المتحدة لثقافة حقوق الإنسان، نظمت وزارة حقوق الإنسان في شباط/ فبراير ١٩٩٩، بالتعاون مع اليونسكو، مؤتمراً اقليمياً بشأن حالة الأطفال في البلدان العربية.

٧١ - واسترسلت قائلة إن المغرب هو من أوائل البلدان التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل، وقد صدق عليها في عام ١٩٩٣. وانسجاما مع التزاماته الدولية، أيد برنامج العمل للقضاء على استغلال تشغيل الأطفال، الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان، ووقع مؤخراً على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، التي تحظر قبول عمالة القاصرين دون سن الخامسة عشرة. واختتمت قائلة ان المغرب حقق، من خلال التعاون مع اليونيسيف، تقدماً هاماً في تنفيذ برنامج عمله الوطني لحماية الأطفال ونمائهم، ويتبع برنامجاً آخر للتعاون هدفه الرئيسي تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٧٢ - **السيد عودة** (مصر): قال ان حماية حقوق الطفل هي واجب أخلاقي يترتب على جميع البلدان بغض النظر عن مستوى نمائها العلمي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وأردف يقول إن مصر هي من بين أولى الدول التي انضمت إلى الاتفاقية وأعلنت الفترة ١٩٨٩-١٩٩٩ عقداً وطنياً لحماية حقوق الطفل. كما أنشأت مجلساً وطنياً للأمومة. كذلك فإن مصر تولي أهمية خاصة لحماية الأطفال الواقعين في ظروف صعبة للغاية، كالأيتام والمعوقين والمحرومين. وإن هناك مسألة أخرى تثير قلق بلده هي عمل الأطفال. فلدى مصر تحفظات على المحاولات التي تجري لاستغلال الجانب الإنساني من تلك الظاهرة، مما يعيق الجهود التي تبذلها الدول لوضع حد لهذه الممارسة وإعادة تأهيل ضحاياها. وقال انه ينبغي النظر إلى هذه المشكلة من منظور أوسع وفي سياق عالمي. فهي تتصل على نحو وثيق بمشكلة الفقر وحق الشعوب في التنمية. وينبغي تنظيم برامج للتدريب المهني لتحسين حالة الأطفال الذين لا ينتسبون إلى المدرسة ويضطرون إلى العمل. كما ينبغي أن تمول البلدان المانحة هذه البرامج، وأن تواصل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بذل جهودهما لحل مشكلة عمل الأطفال، لاسيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يجدر ذكر الدور الهام الذي تؤديه اليونيسيف في الدفاع عن الأطفال في مصر.

٧٣ - واستأنف قائلاً انه على الرغم من المكتسبات الكبيرة التي تحققت خلال هذا العقد، ما زالت هناك مشاكل تؤثر على الأطفال، كالأزمات الاقتصادية، وأزمة الديون التي تزداد سوءاً، وانتشار الأوبئة، وعلى وجه الخصوص انتشار الصراعات المسلحة. وأعرب عن رغبة مصر في تكرار رأيها في أن الجمعية العامة ينبغي أن تضع سياسات واسعة ومبادئ توجيهية محكمة لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. ومما له غاية الأهمية، القيام في أول فرصة ممكنة بإقرار البروتوكولات الاختيارية في ذلك الميدان، وخصوصاً بتحديد سن أدنى للتجنيد في القوات المسلحة. ومن المهم كذلك القيام دون تأخير باعتماد بروتوكول اختياري بشأن بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وفي ذلك الصدد، يجدر ذكر التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخراً متابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. واختتم قائلاً إن مصر تناشد المنظمات الدولية والمجتمع الدولي أن يواصلا بذل الجهود لحماية الأطفال.

٧٤ - **السيدة توميتش** (سلوفينيا): قالت إن سلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما ترغب في أن تكرر تأييدها لعمل الممثل الخاص وللتوصيات التي قدمها في تقريره. وقالت ان وفدها يقدّر حقاً النهج المتوجه على أساس البلدان الذي اعتمده الممثل الخاص في تقريره. وإن التعاون مع اليونيسيف وسائر وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها ضروري للتخفيف من محنة الأطفال في حالات الصراع المسلح. وأعربت عن تأييد سلوفينيا القوي لتمديد ولاية الممثل الخاص.

٧٥ - وأضافت قائلة ان اعتماد اتفاقية حقوق الطفل هي إنجاز كبير يحتم على الجميع أن يسعوا إلى تحقيق مستوى رفيع من الحماية القانونية للأطفال في أثناء الصراعات المسلحة وبعدها. وسلوفينيا تؤيد بقوة الجهود المبذولة لرفع السن الأدنى لمشاركة الأطفال المباشرة وغير المباشرة في الصراعات المسلحة إلى ١٨ سنة وتأمل أن يستكمل الفريق العامل الذي يضع مشروع بروتوكول اختياري بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح أعماله بحلول كانون الثاني/ يناير من السنة المقبلة. وينبغي تشجيع الأنشطة الاقليمية بغية حفز الدافع على وضع إطار معياري دولي فعال للقضاء الفعلي على مشاركة الأطفال في القتال.

٧٦ - وأعربت عن سرور وفد سلوفينيا إذ يلاحظ بعض التطورات الإيجابية كاعتماد منظمة العمل الدولية للاتفاقية رقم ١٨٢. وقالت إن وفدها يتطلع إلى نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في موعد قريب، ويثني على الاستثناء الصريح للأطفال دون سن ١٨ من ولاية المحكمة وتسمية تجنيد الأطفال بأنه جريمة حرب. وإن سلوفينيا تتطلع إلى التعزيز التدريجي لهذا النظام الأساسي في أي عملية استعراض تجري في المستقبل. كما ترحب بأن تدرج في النظام الأساسي أشكال خطيرة محددة ذات عناصر جنسية بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على حد سواء. ومن المهم أيضاً أن تُذكر ضرورة التمسك بأحكام الفقرة ٥ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أثناء الصراع المسلح وفي وقت السلم على السواء.

٧٧ - وأعربت عن أملها في أن يتحقق القبول الشامل حقاً لاتفاقية حقوق الطفل في أقرب وقت ممكن. وينبغي للدول الأطراف أن تستعرض تحفظاتها بانتظام بغية سحبها إن أمكن. وأعربت في هذا الصدد، عن غبطة وفد سلوفينيا بأن يبلغ اللجنة أنه في آذار/ مارس من هذه السنة سحبت سلوفينيا تحفظها الوحيد على الاتفاقية، وهو التحفظ بصدد الفقرة ١ من المادة ٩.

٧٨ - ومضت تقول إن عمل لجنة حقوق الطفل ما زال يحظى بدعم كامل من سلوفينيا، التي هي في سبيل وضع الصيغة النهائية لتقريرها الدوري الثاني بشأن تنفيذ الاتفاقية، وتجد توصيات اللجنة بشأن تقريرها الأولي مفيدة للغاية. وقالت انه تم العمل بمعظم تلك التوصيات. وأعلنت أخيراً أن برلمان سلوفينيا صدق على الاتفاقية الأوروبية بشأن ممارسة حقوق الطفل.

٧٩ - **السيد ديفراي** (سويسرا): قال إن من الضروري أولاً وقبل كل شيء تنفيذ الاتفاقية وسائر الصكوك ذات الصلة. وينبغي اعتماد تدابير قوية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لحماية الأطفال وتعزيز تنميتهم، وفي نهاية المطاف، كفالة حماية المصالح العليا للطفل، التي هي من المبادئ الموجّهة للاتفاقية. وقال إن حالة الأطفال المتأثرين بالحرب تسبب قلقاً خاصاً وهي من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وأعرب، في هذا الصدد، عن تأييد سويسرا لأنشطة نشر الوعي التي يجريها الممثل الخاص. كما ترحب بنظر مجلس الأمن في هذه المسألة واعتماده قراراً يتضمن تدابير وتوصيات محددة بشأنها.

٨٠ - ومضى يقول إنه يلزم أيضا معالجة بعض نواحي النقص في الإطار القانوني. ففي هذا الصدد، تأمل سويسرا حقاً في أن تشهد السنة المقبلة، التي يحتفل فيها بالذكرى السنوية العاشرة لنفاذ الاتفاقية، اعتماد البروتوكول الاختياري الخاص بتورط الأطفال في الصراع المسلح والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء في إنتاج المواد الإباحية.

٨١ - وأردف قائلاً إن من شأن البروتوكول الاختياري الأول للاتفاقية أن يساعد على تصحيح إحدى نقاط الضعف فيها، لأن الاتفاقية لا تحظر المشاركة المباشرة في الصراع المسلح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة. وفضلاً عن ذلك، يتعرض هؤلاء الأطفال أكثر من غيرهم، نظراً لصغر سنّهم، لخطر التوجيه

الحزبي أو المخدرات، فيصبحوا ضحية للانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. لذلك فإن سويسرا ترغب في التأكيد على أهمية رفع السن التي يمكن فيها تجنيد الأطفال أو إشراكهم في الصراعات المسلحة إلى ١٨ سنة. وفضلاً عن ذلك، لن يكون البروتوكول حلاً مؤقتاً بل سيصبح جزءاً دائماً من الاتفاقية. ولهذا السبب، ينبغي ألا يكتفي المجتمع الدولي بتدابير الحل الوسط التي لن تكون ملزمة، على كل حال، إلا لتلك الدول التي هي بالأصل أطراف في الاتفاقية. وقال إن سويسرا تؤيد، في هذا الصدد، مبادرات ائتلاف المنظمات غير الحكومية الرامية إلى منع استخدام الجنود الأطفال، التي نجحت في تعبئة المجتمع الدولي من خلال المؤتمرات الاقليمية. كما تؤيد سويسرا بقوة اعتماد بروتوكول اختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، وهي على قناعة بأنه سيكون تكملة مفيدة لمختلف الأحكام التشريعية الوطنية، وفي الوقت ذاته سبيلاً إلى تبسيط إجراءات التعاون القضائي وتسليم المتهمين إلى حكوماتهم.

٨٢ - **السيد نيكيفوروف** (الاتحاد الروسي): لاحظ أن المجتمع الدولي سيحتفل قريباً بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل، وهي صك ذو أهمية فائقة، لأنها أول صك عالمي يعترف بحقوق الطفل وبضرورة توفير حماية ومساعدة خاصة للأطفال. وقال إن هذه المبادئ لم تكن، لسوء الحظ، تحظى دوماً في الممارسة العملية بالاحترام، وإن بعض الوقائع المؤلمة التي تميز العالم المعاصر هي الجوع والمرض والعنف الذي يدمر الطفولة والحروب التي يشنها الراشدون ويتضرر منها الأطفال بصورة رئيسية. ونظراً للخصائص الجديدة التي تتميز بها الصراعات المعاصرة، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من الضحايا هم مدنيون، نصفهم على الأقل من الأطفال، وهم بدورهم يشكلون أكثر من ٦٥ في المائة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وهذه الأرقام الجامدة تخفي وراءها المعاناة البشرية الشديدة التي يتحملها الأطفال أنفسهم والمجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يرفض رفضاً قاطعاً تجنيد الأطفال. لذلك فإن الاتحاد الروسي يرحب بقرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، ويرى أنه ينبغي وضع الصيغة النهائية للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في أقرب وقت ممكن بغية رفع الحد الأدنى لسن التجنيد.

٨٣ - ومضى يقول ان الاتحاد الروسي يشارك في الرأي الوارد في تقرير الممثل الخاص للأمين العام (A/54/430) بأن الوسيلة الأفضل، في نهاية المطاف، لحماية الأطفال إنما تكمن في منع الصراع قبل أن يحدث أو في تسويته قبل أن يستفحل بأبعاد مدمرة. وإن هذا هو بالضبط هدف مبادرة الاتحاد الروسي من وضع "مفهوم للسلام للقرن الحادي والعشرين"، يحقق قرناً دون عنف ويعطي مركزاً هاماً للاتجاه بالعلاقات الدولية وجهة إنسانية تقوم على الاعتراف بحقوق الإنسان للجميع وعلى تخفيف المعاناة البشرية قدر الإمكان. وأعرب عن رغبة الاتحاد الروسي في أن يؤكد على أهمية دور التعليم في تعزيز احترام حقوق الإنسان، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والتسامح وعدم التمييز، وهي أمور أساسية بلا شك لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وقال إن تسييب الأطفال، وإدمان المخدرات، وبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك على شبكة الإنترنت، أصبحت حقائق مريرة. وإن الاتحاد الروسي، في هذا الصدد، يؤيد عمل المقررة الخاصة ويعلق أهمية كبيرة عليه ويؤيد اقتراحها القيام في أقرب موعد ممكن بوضع البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وإنتاج المواد الإباحية.

٨٤ - وأردف قائلاً ان تعزيز حقوق الطفل في الاتحاد الروسي يستند إلى أحكام الاتفاقية. وتشتمل القوانين الجديدة التي نشرت في البلد على قانون فيدرالي يكفل حقوق الطفل ويعتبر حماية هذه الحقوق من المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتدابير الحكومية. وقال ان من المشاكل الأكثر حدة، ولم تكن معروفة في الاتحاد الروسي حتى الآن، مشكلة الأطفال المسيبين التي أدت إلى العمل ببرنامج اتحادي ونشر تدابير عاجلة مختلفة تُنفذ في إطار قانون فيدرالي آخر يحدد المبادئ الخاصة بمنع تسييب الأطفال وجنوح الأحداث. وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية، تسعى حكومة الاتحاد الروسي إلى توفير مساعدة اجتماعية للقطاعات الأكثر حرماناً وللأطفال بصورة خاصة. ونظراً لمحدودية الموارد المتاحة، تقدم المساعدة على أساس مستوى دخل الأسر بغية تلبية احتياجاتها الأساسية وكفالة نماء الأطفال. والأولوية تُعطى دوماً في الميزانية الوطنية للبرامج المصممة لمساعدة الأطفال، رغم أنه لا تتاح موارد كافيـــة على الدوام. ولهذا السبب أعطى رئيس الاتحاد الروسي، في ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٩، توجيهات بتحويل ٦ ملايين روبل من الصندوق الاحتياطي لمكتب رئيس الجمهورية إلى منازل الأطفال، ومراكز الرعاية، ومراكز إعادة تأهيل الأطفال والمراهقين، والمراكز الخاصة المعدَّة للأطفال المعوَّقين.

٨٥ - واستطرد قائلاً إن التعاون الدولي، في الفترة الصعبة الراهنة من تاريخ روسيا، هو بالتأكيد أهم منه في أي وقت مضى، وخصوصاً لأن هذا التعاون آتى بالفعل ثمرات ممتازة. فقد تم الشروع مثلاً في عام ١٩٩٨ في مشروع تجريبي بالتعاون مع اليونيسيف للقيام بصورة رسمية بإحداث وظيفة موظف مسؤول عن حقوق الأطفال في إطار الإدراة الاقليمية. وقدم الاتحاد الروسي مؤخرا إلى لجنة حقوق الطفل تقريراً عن أنشطته في ذلك الميدان، وإن مما يبعث على الرضى أنه، على الرغم من عدد من الملاحظات المقدمة والتي ستأخذها الحكومة بعين الاعتبار، لقي التقرير الدوري الثاني ترحيباً لأن الاتحاد الروسي آحرز تقدماً ثابتاً رغم الصعوبات الاقتصادية الراهنة التي يعانيها. واختتم قائلاً انه بينما يطل فجر القرن الحادي والعشرين، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن المستقبل يعتمد على الأطفال، الذين يجب أن يُظهروا بوضوح قدراً من الخير والحكمة والعدالة أكبر مما أظهره آباؤهم. وإن، مسؤولية كل منهم أن يدافع عن حقوق الطفل ليجعل تحقيق المستقبل الأفضل ممكناً.

٨٦ - **السيد رابوكا** (فيجي): طلب أن يخصص وقت أكبر في المستقبل للحوار بين خبراء ممثلي الدول عندما تبحث اللجنة المسائل الخلافية. وقال ان الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل فرصة مناسبة للنظر في الخطوات التي اتخذت حتى هذا التاريخ لتنفيذ أحكام الاتفاقية والصعوبات التي أعاقت تحقيق أهدافها. فقد وجدت فيجي، لدى تنفيذ الاتفاقية، أن الأسرة تؤدي دوراً هاماً في تعليم الأطفال أهمية الثقافة والقيم الأخلاقية والانضباط، لأن دور الأسرة ما زال ذا أهمية كبيرة في مجتمع وعالم يتغيران بسرعة. ورغم أن التأكيد الحالي ليس على الأسرة النواتية، ينبغي للآباء أن يزرعوا مبادئ المواطن المسؤول لدى أطفالهم ويرصدوا مواقفهم وسلوكهم. وقال إن مما يؤسف له أن يؤدي ضعف وحدة الأسرة إلى ارتفاع النسبة المئوية للشباب الذين يزجون في السجن أو يتورطون بالمخدرات أو إساءة استعمال المسكرات. كما يوجد عدد متزايد من الأطفال في الشوارع. وقال ان فيجي تعتقد أن السبب الجوهري لهذه المشاكل هو الفقر وأنه، ما لم تتخذ خطوات للقضاء عليه، لاسيما في الدول الجزرية الصغيرة، سيصبح من المستحيل حماية حقوق الطفل. فالفقر يضر بتغذية الأطفال وصحتهم كما يضر بحقهم في التعليم، لأنه يجبرهم على ترك المدرسة ليصبحوا ضحايا لعمل الأطفال.

٨٧ - ومضى يقول انه في حين أن فيجي تبدي رغبتها في معالجة هذه المسائل ضمن مواردها المالية والبشرية المتاحة، فهي تأسف لقلة الدعم من المجتمع الدولي، وتحث المجتمع الدولي لذلك على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة بتحسين وصول منتجاتها إلى الأسواق، وتوسيع ترتيبات المعاملة التفضيلية، وتعزيز بناء القدرات المؤسسي، لتمكينها من التمتع بفرص العولمة. ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه الاتفاقية تقع على عاتق هذه الدول، ففي ضوء الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الدول التي تنقصها الموارد الاقتصادية والبشرية على الوفاء بالتزاماتها التي تعاقدت عليها في إطار الصكوك الدولية.

٨٨ - وأردف قائلاً ان فيجي اتخذت منذ عام ١٩٩٣ خطوات مختلفة لتنفيذ الاتفاقية هي إنشاء وحدة داخل إدارة الرفاه الاجتماعي والسياسة الاجتماعية تعالج مشكلة إساءة معاملة الأطفال؛ ووضع سياسة مؤسسية بشان إساءة معاملة الأطفال تنطبق على جميع المؤسسات الصحية؛ واستعراض التشريعات القائمة بهدف كفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال؛ وتنسيق برامج التدريب التي تقيمها وزارة التربية والمنظمات غير الحكومية بهدف إسداء المشورة لطلاب المدارس الثانوية والأسر بشأن أخطار إساءة استعمال المخدرات والكحول؛ وتوفير تعليم مجاني للأطفال حتى سن ١٥ سنة؛ وتعديل قانون العقوبات بحيث ينص على أحكام أشد قسوة.

٨٩ - واستطرد قائلاً إن الحكومة اعترفت، من خلال اللجنة المعنية بنظام المحاكم، بالحاجة إلى أمور منها تحسين قانون الأحداث القائم، ومقاضاة الأحداث المذنبين فقط عندما يكون ذلك السبيل الوحيد الباقي، وإنشاء وحدة شرطة بغرض مساعدة الأحداث، واستخدام آلية الاجتماع مع أسر صغار السن من المذنبين، واللجوء إلى مزيد من التعقل في المحاكم لدى إصدار الأحكام على صغار السن من المذنبين. واتخذت خطوات لتنفيذ بعض التوصيات التي تترتب عليها آثار مالية محدودة، لكنه يلزم قدر أكبر من الموارد لتنفيذ جميع توصيات اللجنة.

٩٠ - واسترسل قائلاً إن كل هذا يدل بوضوح على أن حكومة فيجي، على الرغم من مواردها المحدودة، ملتزمة بكفالة تمتع الأطفال في فيجي بحقوقهم، فقد نفذت تدابير إدارية وتشريعات بغرض الوفاء بالتزاماتها. وأعرب عن شعوره بالإحباط بسبب التعليق الذي سمعه من السيدة سانتوس عن افتقار حكومته إلى الوعي بمشكلة الإساءة الجنسية للأطفال. وقال إن السيدة سانتوس أشارت، في ردها على بيان فيجي، إلى أنها شاهدت عروضاً إباحية تتعلق بقضية Mutch، يفترض أن الادعاء سلمها إياها. وقال إن فيجي ترى أن هذه المعلومات خاصة ومقتصرة فقط على موظفي النظام القضائي الذين يتناولون هذه القضية. فمجرد وجود هذه الادعاءات لا يمثل الحالة ولا يبرر أي استنتاج بأن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال متفشّ في البلد، ففيجي تؤمن أن من المتطلبات الأساسية للنظام القضائي التحقق من الأدلة أمام المحكمة المناسبة.

٩١ - ومضى قائلاً إن واجب الدولة هو لا أن تكفل فقط حماية حقوق الضحايا بل كذلك حماية حقوق المتهمين، كما في قضية السيد موتش، الذي، يحق له أن يشرح موقفه في المحكمة. وسيكون هناك ما يدعو إلى الأسف لو قبلت السيدة سانتوس إشاعة من مصدر واحد فقط تشير إلى دليل سوء استغلال جنسي للأطفال بوصف ذلك حقيقة مطلقة دون التحقق من هذا الدليل من قبل المحكمة. ونظرا لقصر فترة مكوث السيدة

سانتوس في فيجي ونقص الوقائع والأرقام التي تلقي ضوءاً على حقيقة الادعاء بالإساءة للأطفال أو تأكيد ذلك بدقة، فإن هذا الاستنتاج يمكن أن يتم التوصل إليه دون التقييم المناسب. وأعرب عن رغبة وفد فيجي، والحالة هذه، في أن يسجل خيبة أمله بتقرير السيدة سانتوس وشكوكه بشأن نزاهة المقررة الخاصة وقدرتها على تنفيذ ولايتها بموضوعية في المرحلة الراهنة.

٩٢ - **السيدة كورولا** (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): قالت إن ما يقارب نصف الـ ٢١ مليون لاجئ في العالم هم من الأطفال وأكثر من ٥٠ في المائة من الـ ٢٤٠ ألف لاجئ صومالي ونسبة مئوية مماثلة من الـ ٥٧ ألف لاجئ سوداني في اثيوبيا هم دون سن الثامنة عشرة من العمر. وفي كوناكري، بغينيا، فإن ١٤٠ ألف من أصل ٢٤٠ ألف لاجئ هم أصغر من ١٨ سنة من العمر، في حين أن ما يقارب نصف مليون من أصل ١,٢ مليون لاجئ أفغاني في باكستان هم من الأطفال. وفي رواندا، تم تشريد أكثر من ٣٠٠ ألف طفل لا يصحبهم أحد أو فُصلوا عن أسرهم وهم يعتمدون على مساعدة من المفوضية ومن اليونيسيف. وقالت إن الأطفال يشكلون أيضا نسبة عالية من المشردين في كوسوفو وتيمور الشرقية.

٩٣ - وأضافت تقول إن اتفاقية حقوق الطفل هي الصك الأولي لحقوق الإنسان ونقطة البداية اللازمة. فجميع موادها تنطبق بالتساوي على أطفال اللاجئين، في حين أن صكوك اللاجئين الحالية تفتقر إلى الأحكام الخاصة بشأن الأطفال. وقالت إن مهمة المفوضية وشركائها أن تكفل الاعتراف بأن قانون حقوق الإنسان ينطبق بالتساوي على حماية الأطفال الذين انتزعوا من بيئتهم وأن وجود نهج يستند إلى الحقوق هو الأساس الجوهري الذي يقوم عليه توفير الحماية للأطفال اللاجئين.

٩٤ - ومضت تقول إن الأسباب الجوهرية لتشريد اللاجئين ترتبط دوما بالصراع والاضطهاد وإنكار حقوق الإنسان. فالأطفال اللاجئون، كالراشدين، يفرون هرباً من الحرب وهم الضحايا الأسهل لانتهاكات حقوق الإنسان، لأنهم، وفقا لدراسة أجرتها الأمم المتحدة، ليسو المتفرجين الأبرياء الذين وجدوا أنفسهم بين نيران الصراع المسلح، بل هم ضحايا إبادة جماعية متعمدة، وتجنيد عسكري إجباري، وعنف له علاقة بنوع الجنس، وتعذيب واستغلال بصورة مطردة وعلى نطاق واسع.

٩٥ - ومضت تقول إنه من الكونغو إلى سيراليون، ومن شمال أوغندا إلى سري لانكا، وفي أفغانستان وكولومبيا وعلى الحدود بين تايلند وميانمار، تقوم الجماعات العسكرية والمسلحة بتجنيد الأطفال، إما للاشتراك مباشرة في الأعمال العدائية أو لإجبارهم على القيام بمختلف الأنشطة. كما إن لأوروبا قسطها في إشراك الأطفال في الصراع المسلح. وإن تجنيد الفتيات لتفجير القنابل في عمليات انتحارية في سري لانكا، وكدرع بشري في شمال أوغندا، أو كوسيلة لإزالة الألغام في العراق هو أيضا من دواعي إثارة القلق.

٩٦ - واستطردت تقول إن عدداً من الدول استجاب لمحنة الأطفال اللاجئين من خلال عدد من الأنشطة الحكومية وغير الحكومية. ولإعادة إدماج الأطفال اللاجئين في مجتمعاتهم عدد من التعقيدات في غالب الأحيان. وقد وفرت مبادرة إعادة توطين الأطفال من ليبيريا، وهو برنامج تعاوني اشتركت فيه المفوضية واليونيسيف

ومنظمات غير حكومية، مثلاً واحداً من أمثلة النهج القائم على أساس الحقوق إزاء البرمجة. ومن المشاريع الرئيسية في إطار تلك المبادرة إعادة بناء النظام التعليمي في ليبيريا.

٩٧ - وأضافت تقول إن البرمجة القائمة على أساس الحقوق للأطفال توجد أيضا في أوروبا. فبرنامج الأطفال المنفصلين عن أسرهم في أوروبا، وهو مشروع مشترك بين المفوضية والاتحاد الدولي لإنقاذ الأطفال، أُوجد لمعالجة حقوق الأطفال اللاجئين في أوروبا. كذلك فإن مما يسبب القلق للمفوضية احتجاز القاصرين من طالبي اللجوء في عدد من البلدان المتقدمة النمو. فمرافق الاحتجاز لا تتكيف دوماً مع احتياجات القاصرين المحتجزين، الذين يبقون في بيئات كالسجن ودون حصول على التعليم. وقد حثّت المفوضية دوماً على أن الاحتجاز ينبغي أن يتم اللجوء إليه كحل أخير، وفقاً لمبادئها التوجيهية.

٩٨ - واختتمت قائلة إن مبدأ المصلحة الأفضل للطفل تؤكد على حماية الأطفال اللاجئين. وإن للجنة حقوق الطفل دوراً هاماً تؤديه في رصد احترام المصلحة الأفضل لأكثر الفئات المعرضة للخطر من بين اللاجئين.

٩٩ - **السيد جونتليك** (سري لانكا): قال إن نسبة الضحايا من المدنيين ازدادت من ٥ في المائة إلى أكثر من ٩٠ في المائة، ولقي مليونا طفل حتفهم في العقد الماضي نتيجة للصراعات المسلحة وأصبح أكثر من مليون طفل أيتاماً. وفضلاً عن ذلك ذكرت التقارير أن حوالي ٣٠٠ ألف فتى دون سن الثامنة عشرة من العمر يُستخدمون كجنود أطفال في أنحاء العالم. وقال إن هذه الأرقام المذهلة تتطلب تدابير تصحيحية عاجلة من جانب المجتمع الدولي.

١٠٠ - وأضاف يقول إن دراسة للأسباب الجوهرية لاستغلال الأطفال تدل على أن الفقر هو في أول القائمة وأنه لا يمكن القضاء عليه عن طريق سن التشريعات. فهو السبب الأساسي لعمل الأطفال وبغاء الأطفال وغير ذلك من الممارسات التي تؤثر على مستقبل الأطفال ورخائهم. وقال إن المدير التنفيذي لليونيسيف ذكر أن ٦٥٠ مليون طفل قد وقعوا في شباك الفقر وأن ١٣٠ مليون طفل في البلدان النامية لا يلتحقون بالمدرسة. وإن ثلثي ذلك العدد هو من الفتيات اللاتي سيصبحن أمهات في غضون سنوات قليلة ويربين أطفالهن في الفقر. فللقضاء على عمل الأطفال، يجب القضاء على الفقر، وهذه المهمة ينبغي أن تحظى بالأولوية الأولى.

١٠١ - ومضى يقول إن وفد سري لانكا استمع باهتمام بالغ إلى البيانات التي أدلى بها موظفو منظمة العمل الدولية واليونيسيف، والمقررة الخاصة بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، والممثل الخاص للأمين العام بالنسبة للأطفال والصراع المسلح، ويعرب عن تأييده الكامل للسيدة سانتوس.

١٠٢ - واستطرد قائلاً إن المقررة الخاصة أشارت، في الفقرة ٤٠ من تقريرها، إلى الحالة في سري لانكا. وقال إنه لا يمكن إنكار وجود بغاء الأطفال في سري لانكا، كما يوجد في كثير من البلدان الأخرى. إلا أن حكومة سري لانكا، كما بينت المقررة الخاصة نفسها، تتخذ الإجراءات لمكافحة هذه المشكلة. وفضلاً عن ذلك فإن الرقم الذي ورد في التقرير يبدو أنه شديد المبالغة وأن الرأي الذي تم التعبير عنه في الوثيقة بشأن "نوع من الإيمان

بالقضاء والقدر" يبدو أنه يتجلى فيه افتقار للفهم الصحيح للحالة في البلاد. وقال إن إدارة مراقبة الجانحين ورعاية الطفل تقوم، بالتعاون مع وزارة التربية ومجلس السياحة، بتعزيز حملات الإعلام العام لمكافحة البغاء. وقد اتخذت التدابير التالية، من بين تدابير أخرى، لحماية حقوق الأطفال: تم تعديل قانون العقوبات في مطلع هذه السنة بحيث يُحظر استخدام القاصرين دون سن الـ ١٨ لأغراض البغاء؛ وأنشئت السلطة الوطنية لحماية الطفل في حزيران/ يونيه ١٩٩٩ لإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن القضايا المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال؛ ونُشرت في عام ١٩٩٨ أنظمة تلزم الآباء بإرسال أولادهم الذين تتراوح أعمارهم من ٥ إلى ١٤ سنة إلى المدرسة. والتعليم الابتدائي والثانوي والثالث مجاني وتقدم الحكومة ملابس موحدة مجانية وكتبا مدرسية إلى الأطفال الذين يحضرون المدرسة.

١٠٣ - واسترسل قائلاً إنه بصدد قضية الأطفال في حالات الصراع المسلح، تؤيد سري لانكا الاقتراح الوارد في الفقرة ٤٥ من تقرير الممثل الخاص للأمين العام برفع الحد العمري الأدنى للتجنيد في القوات المسلحة من ١٥ سنة إلى ١٨ سنة. والحقيقة إن تشريعات سري لانكا تنص على ١٨ سنة بوصف هذا العمر الحد الأدنى للتجنيد، الذي هو طوعي. وقال غير أن الواقع هو أن الفئات الثائرة، كنمور تحرير تاميل إيلام، يقومون غالباً بتجنيد الأطفال، وقد وجهت سري لانكا بصورة متكررة انتباه الممثل الخاص وغيره من موظفي الأمم المتحدة إلى هذه الحالة. وأعرب عن مشاركته الرأي المعرب عنه في الفقرة ذاتها بشأن الحاجة الماسة إلى تعبئة حركة دولية كبيرة للضغط على الجماعات المسلحة التي تسيء معاملة الأطفال حالياً بإجبارهم على الانخراط في القتال.

١٠٤ - وأردف قائلاً إن الممثل الخاص شجع، في الفقرة ٧٨ من تقريره، على إعداد أنشطة الدعوة والالتزامات والمبادرات على الصعيد الاقليمي لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. فحتى قبل إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في عام ١٩٨٥، حددت بلدان المنطقة رفاه الأطفال بوصفه من المجالات ذات الأولوية للتعاون بينها. ولهذا الغرض، عقدت هذه البلدان عدداً من الاجتماعات بشأن موضوع الأطفال، كالاجتماعات الوزارية المعقودة في الهند في عام ١٩٨٦، وفي سري لانكا عام ١٩٩٢، وفي باكستان عام ١٩٩٦. كذلك فإن الدول الأعضاء وضعت مشروع اتفاقية إقليمية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء، وسيتم التوقيع عليها في الشهر التالي في كتماندو في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، واتفاقية بشأن الترتيبات الاقليمية لتعزيز وحماية رفاه الطفل في جنوب آسيا، يُزمع النظر فيها من قبل وزراء خارجية الرابطة في اجتماع كتماندو.

١٠٥ - واختتم قائلاً إن رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي أعلنت، في اجتماعها الوزاري المعقود في باكستان عام ١٩٩٦، أن الأهداف هي، في جملة أمور، تخفيض معدل الخصوبة إلى مستويات التعويض أو دونها، وتخفيض سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر، والقضاء على استخدام عمل الأطفال بحلول سنة ٢٠١٠. ويجب أن تعترف الأمم المتحدة أن لدى جنوب آسيا برنامج عمل لتحسين حالة الأطفال في المنطقة. وقال إن المشاكل ضخمة، لكنه تم بالفعل تحقيق بداية متواضعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥